مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9825

الجمعة، 20 كانون الأول/ديسمبر 2024، الساعة 11/00

نيويورك

الرئيس	السيدة توماس – غرينفيلد	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيدة باربا بوستوس
	الجزائر	السيدة عزي
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيدة يوريتشكو
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغيز – بيركيت
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكرسلي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	اليابان	السيد ميكاناغي

جدول الأعمال

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2024/871)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتِحت الجلسة الساعة 11/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2024/871)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد ليوناردو سانتوس سيماو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛ والسيدة ليفينيا آداي مينساه، المديرة التنفيذية لشبكة غرب أفريقيا لبناء السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/871، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيماو.

السيد سيماو (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أعرض اليوم تقرير الأمين العام (S/2024/871) عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

وأود أن أعرب عن خالص التهنئة للولايات المتحدة على رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، وأن أتقدم لها بأطيب تمنياتي برئاسة ناجحة.

لقد كان اعتماد ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) في أيلول/سبتمبر معلما رئيسيا يلزم الدول الأعضاء والأمم المتحدة بتعزيز الدبلوماسية الوقائية وإعطاء الأولوية للحوار ودعم المنظمات الإقليمية من أجل السلام والتنمية المستدامين، وهو ما نشيد به حقا. في الواقع، تشكل هذه الأهداف جوهر ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. في منطقة تعصف بها الضغوط الجيوسياسية التي تزيد من حدة التوترات وتفاقم الوضع الأمني الهش، انصب تركيزي على تعزيز الحوار وتعزيز التفاهم المتبادل ونقل رسائل التشجيع والسعي إلى إيجاد أرضية مشتركة مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القادة الحكوميين والمؤسسات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة ومجموعات المجتمع المدني والنساء والقيادات الشبابية. وعلى الرغم من أن النتائج الإيجابية لتلك الاتصالات تدريجية، إلا أن هناك علامات واعدة على زيادة التعاون في إيجاد حلول عملية تركز على الناس لمواجهة التحديات الأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والمتعلقة بالحوكمة في المنطقة.

في لقاءاتي الأخيرة مع بلدان وسط منطقة الساحل وأعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقيادتها، شهدنا فهماً مشتركاً لأهمية التكامل الإقليمي. واحتلت الدبلوماسية والحوار مركز الصدارة، مما ساعد على تخفيف حدة التوترات الثنائية والحد من الروايات السلبية، وهي علامة إيجابية ومشجعة.

لقد جئت للتو من قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي عُقدت في 15 كانون الأول/ديسمبر، والتي أحاط فيها رؤساء الدول علماً، في جملة أمور، بقرار بوركينا فاسو ومالي والنيجر بالانسحاب من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأصدروا تعليمات إلى مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ببدء إجراءات الانسحاب بعد 29 كانون الثاني/يناير 2025، مع وضع خطط احتياطية. وفي الوقت نفسه، قررت القمة تمديد الجهود الدبلوماسية، ومنح مهلة ستة أشهر إضافية للحوار لتشجيع تلك الدول على البقاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأكدت القمة على أهمية تعزيز دعم آليات التنسيق الإقليمي لمكافحة الإرهاب. وقد أثنيت في كلمتي أمام القمة على المبادرات الثنائية بين أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان وسط منطقة الساحل، والتي ساهمت في تطبيع العلاقات فيما بين الأخيرة.

وسلم قادة المنطقة بالإجماع بأن انعدام الأمن الناجم عن الإرهاب والتطرف العنيف هو أكثر الشواغل إلحاحاً في المنطقة. والواقع أن

الجماعات الإرهابية أصبحت أكثر عدوانية على نحو متزايد، حيث تستخدم أسلحة متطورة، بما في ذلك الطائرات بدون طيار. علاوة على ذلك، أسفرت الهجمات الأخيرة في وسط منطقة الساحل عن خسائر كبيرة في الأرواح بين المدنيين وأفراد الأمن على حد سواء. وخارج منطقة الساحل، تُظهر الحوادث التي وقعت في شمال بنن وتوغو تزايد انتشار التطرف المصحوب بالعنف والجريمة المنظمة إلى بلدان خليج غينيا، فضلاً عن تزايد خطر الترابط بين الإرهاب والجرائم البحرية. ولمواجهة هذه التهديدات، يجب توسيع نطاق الجهود المنسقة بدعم من المجلس، وإشراك البلدان المتضررة ضمن الأطر الإقليمية مع الاحترام الكامل للمعايير الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان.

وفي حين أن الإعلان عن تفعيل القوة الاحتياطية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يعد خطوة إيجابية، إلا أن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل قد توقفت عن العمل، كما أن مبادرة أكرا تخضع لإعادة هيكلة لتحاكي تنظيم وعمليات القوة المشتركة متعددة الجنسيات وما حققته من نتائج إيجابية، والقوة هي الآلية الرئيسية للتعاون الأمني في منطقة حوض بحيرة تشاد وتظل المنبر الوحيد العامل للتعاون في مجال الأمن الإقليمي في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي الوقت نفسه، يتطلب هذا المنبر مزيدًا من الدعم للتصدي للجماعات الإرهابية الأكثر عدوانية والأفضل تجهيزاً التي يجب أن يواجهها.

ولإعادة تنشيط آليات الاستجابة الإقليمية، زرت تشاد في تشرين الثاني/نوفمبر برفقة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، عبدو أباري، رئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وهناك، التقينا بلجنة حوض بحيرة تشاد وشركاء آخرين، بالإضافة إلى السلطات المحلية، وزرنا مخيما للنازحين داخليا بالقرب من بحيرة تشاد.

ويستضيف البلد حوالى مليوني لاجئ ونازح داخليا، بما في ذلك من السودان، ويرزح تحت وطأة الفيضانات الشديدة، مما يفرض ضغوطا قصوى على المجتمعات المضيفة. وقد أدى تفاقم الحالة الإنسانية في بلدان أخرى، مثل بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا، إلى زيادة النزوح. وأحث الشركاء على المساهمة في النداء الإنساني الذي يعاني من نقص في التمويل، والذي لا يزال ممولا بأقل من 50 في المائة، مما يعرّض الملايين من الأشخاص للخطر.

ومن غير المقبول أن تغلق أكثر من 200 8 مدرسة أبوابها في المنطقة نتيجة انعدام الأمن. وكما أشار المجلس في أيار/مايو (انظر S/PRST/2024/3)، فإن الحق في التعليم ضروري للسلام والأمن. ومع ذلك، يستمر تجاهل هذه الحقيقة، مما يحرم الأطفال من مستقبل ويغذي دورات انعدام الأمن والاستقرار. وعلى الرغم من استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والقيود المفروضة على الحيز المدني والسياسي، لا سيما في غينيا وبلدان منطقة وسط الساحل، فقد تحقق تقدم في مكافحة الإفلات من العقاب. إن إدانة المسؤولين عن مذبحة ملعب غينيا عام 2009 توجه رسالة عدالة قوية. كما أشيد بليبيريا على جهودها الرامية إلى كفالة المساءلة عن جرائم الماضي وبغامبيا على عملية العدالة الانتقالية النموذجية التي قامت بها.

لقد زرتُ غانا قبل الانتخابات الرئاسية والتشريعية وخلالها بهدف دعم أصحاب المصلحة الوطنيين في العمل معا من أجل إجراء انتخابات سلمية. وفي خضم الشواغل بشأن احتمال اندلاع العنف في انتخابات تحتدم فيها المنافسة، قمنا، بالتعاون مع المجلس الوطني للسلام، بتيسير خمس جلسات حوار إقليمية بين أصحاب المصلحة في جميع أنحاء البلد للتشجيع على إجراء انتخابات سلمية. وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر، وقّع جميع المرشحين للرئاسة على ميثاق سلام، وهو الرابع في التاريخ السياسي للبلد، التزموا بموجبه بالتشجيع على إجراء انتخابات سلمية، وهو ظرف أفضى إلى الانتخابات الحرة والنزيهة والشاملة للجميع التي جرت في 7 كانون الأول/ديسمبر. وتجدر الإشارة إلى سلوك المرشح الرئاسي المهزوم الذي أقرّ بالهزيمة حتى قبل إعلان النتائج، مما أسهم بشكل كبير في النتيجة السلمية للانتخابات.

كما اضطلعت منظمات المجتمع المدني بدور حاسم في مراقبة الانتخابات في جميع أنحاء البلد، بالتعاون الوثيق مع السلطات العامة المعنية. وأجرت السنغال أيضا انتخابات تشريعية في 17 تشرين الثاني/نوفمبر أسفرت عن مكاسب قوية للحزب الحاكم، وهو حزب الوطنيين الأفارقة في السنغال من أجل العمل والأخلاق والأخوة،

وكرّست تكافؤ الجنسين في البرلمان. وأشادت بعثات المراقبة بالإجماع بشفافية العملية والثقة التي توليها جميع الأحزاب السياسية للمؤسسات الانتخابية الوطنية. وتُظهر هاتان العمليتان الانتخابيتان التقدم المحرز في الديمقراطية في المنطقة. ومع ذلك، لا تزال غانا والسنغال وبلدان أخرى تواجه تحديات اقتصادية كبيرة، وستحتاج إلى دعم لإدارة الديون المتزايدة وتنفيذ مشاريع تصون سبل العيش، خشية ألا تلبي مكاسبها الديمقراطية توقعات السكان، لا سيما بين النساء والشباب.

وفي هذه الأثناء، تجري الاستعدادات للانتخابات الرئاسية في كوت ديفوار في عام 2025 على قدم وساق. وفي سيراليون، يدعم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تنفيذ اتفاق الوحدة الوطنية بنجاح. وعلى الرغم من التوترات السياسية المستمرة، تحرز ليبيريا تقدما في توطيد نظامها الديمقراطي بعد انتخابات 2023 التي نُظّمت بشكل جيد. ولا زلت أشجع جميع أصحاب المصلحة على الترفع عن خلافاتهم وإعطاء الأولوية لمصالح الشعب الليبيري. وفي غينيا بيساو، تم تأجيل الانتخابات البرلمانية التي كان من المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي إلى أجل غير مسمى، بينما تجري مشاورات بين الكيانات السياسية للاتفاق على خريطة طريق جديدة تؤدي إلى إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في عام 2025. وبالنسبة لغامبيا، سيكون عام 2025 عاما حاسما لاعتماد الإصلاحات الدستورية، في بيئة سياسية تقوّضَ فيها توافق الآراء. ويُعد تنفيذ قرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدعم إنشاء محكمة خاصة لغامبيا لمحاكمة المرتكبين المزعومين للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الدولية تطورا جديرا بالترحيب سيتطلب دعما دوليا كبيرا من أجل كفالة تحقيق العدالة.

وأود أن أسلط الضوء على التقدم المحرز في ترسيم الحدود بين الكاميرون ونيجيريا. وبصفتي رئيسا للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، أشعر بالتفاؤل إزاء استعداد الطرفين لحل نقاط الخلاف الأخيرة مع اقترابنا من استكمال ترسيم الحدود. وسيشكّل هذا الإنجاز، بعد حكم محكمة العدل الدولية الذي صدر عام 2002، إنجازا تاريخيا لبناء السلام وسيادة القانون والدبلوماسية. وفي هذه المراحل الأخيرة من عمل اللجنة، أعتزم التعاون بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي للنهوض بآليات بناء السلام ومنع نشوب النزاعات التي تقودها أفريقيا.

(تكلم بالفرنسية)

في أيار/مايو، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/PRST/2024/3)، مؤكدا من جديد دعمه لعملنا في مجال الأمن والحوكمة. وقد مكنتنا هذه الثقة المتجددة من إحراز تقدم نحو تحقيق أهدافنا. وتماشيا مع البيان الرئاسي الذي يدعو إلى استجابات إقليمية متكاملة، سنواصل تعظيم إمكانات الأمم المتحدة للمضي قدما في تنفيذ ولايتنا. ومن خلال الحوارات الإقليمية، بما في ذلك جولة وكيل الأمين العام في بلدان منطقة وسط الساحل، عززنا استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وأطلقنا مشاريع لتلبية الاحتياجات الإنمائية المتزايدة، بما في ذلك في مجالات السيادة الغذائية والطاقة والتعليم وتوظيف الشباب. وفي هذا السياق، يوفر لنا تعاوننا مع مكتب المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل ومكتب التنسيق الإنمائي وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين منبرا قويا لتحقيق أقصى استفادة من مزايانا النسبية.

وفي مجال الأمن المناخي، يؤدي مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل دورا رئيسيا في بناء القدرة على تحمّل تغيّر المناخ من خلال تدابير التكيف المراعية للنزاعات. ففي المؤتمر التاسع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي عُقد مؤخرا في باكو، جمعنا أصحاب المصلحة من الحكومات والاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي والمجتمع المدني لمناقشة إدارة المياه عبر الحدود، وهي قضية بالغة الأهمية للسلام والتنمية المستدامة في أفريقيا.

كما أرحب بالزيارة الأخيرة التي قام بها أعضاء فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن التابع لمجلس الأمن إلى منطقة حوض بحيرة تشاد، بدءا من نيجيريا. تشكل هذه الزيارة خطوة حاسمة في تقديم

لمحة عامة عن الروابط بين المناخ والسلام والأمن في واحدة من أكثر مناطق القارة هشاشة. ويحدوني أمل صادق في أن يواصل الفريق زيارة البلدان الأخرى في حوض بحيرة تشاد في عام 2025.

وعلى الرغم من القيود المالية التي واجهناها هذا العام، والتي أدت إلى تعليق بعض أنشطتنا، لا نزال ملتزمين تماما بتعظيم أثر الموارد المتاحة لنا. وبينما تكثف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا استعداداتها لعقد قمة استثنائية بشأن مستقبل التكامل الإقليمي، سنواصل تعزيز السلام المتمحور حول الإنسان، مع التركيز بشكل خاص على تنفيذ القرارين 1325 (2000) و 2250 (2015) بشأن تمكين المرأة والشباب. وأودّ أن أعرب عن خالص امتناني للمجلس على دعمه في تنفيذ ولايتنا.

في الختام، وإذ نستقبل عام 2025، أود أن أتقدم إلى شعوب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بأطيب تمنياتي بمزيد من السلام والاستقرار.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد سيماو على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة آداي – منساه.

السيدة آداي – منساه (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لشرف وامتياز لي أن أقدّم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن ديناميات السلام والأمن الرئيسية في غرب أفريقيا من منظور منظمات المجتمع المدني. تعمل شبكة غرب أفريقيا لبناء السلام، وهي شبكة تضم أكثر من 750 منظمة من منظمات المجتمع المدني في غرب أفريقيا، منذ 25 عاما على بناء القدرات وتهيئة المساحات لإشراك المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين من الدول والجهات الدولية ذات الصلة في كفالة السلام المستدام في منطقة غرب أفريقيا.

وبينما نتأمل في حالة الديمقراطية والسلام والأمن في غرب أفريقيا، نرى منطقة تشهد تهديدات أمنية متزايدة ولكننا نرى أيضا عزما لا يلين وقدرة على الصمود لدى العديد من المجتمعات المحلية في جميع أنحاء المنطقة. وفيما يتعلق بناقلات التهديدات، وكما أوضح الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة سيماو بإيجاز في إحاطته، لا تزال التحولات الديمقراطية الأخيرة والعمليات الانتقالية السياسية المعقدة والتحديات المتعددة المستويات في مجالي الحوكمة والأمن تكشف عن عدة تقاطعات، مما يزيد من تعقيد وتداعي الجهود المبذولة لمعالجة أوجه الهشاشة القائمة في مجالات الحوكمة والسلام والأمن والتنمية.

ولا يزال انتشار الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة بشكل متزايد في منطقة الساحل وأجزاء من الدول الساحلية في المنطقة يوسّع من رقعة عدم الاستقرار والمساحات غير الخاضعة للحكم، كما يزيد من الآثار السلبية المتتالية للديناميات المتعلقة باستراتيجيات الطاقة وقضايا أخرى مثل انعدام الأمن الغذائي وبطالة الشباب ومحدودية فرص الحصول على التعليم. وقد سبق أن أطلعنا السيد سيماو على إحصاءات حول الآثار المترتبة على المدارس والطريقة التي تقوض بها هذه الحالة البيئة التعليمية والحامية للفتيات على وجه الخصوص، مما يؤدي إلى زيادة تعرضهن للزواج المبكر وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والاستغلال والاتجار. وتكشف هذه التهديدات، بالاشتراك مع عوامل ضعف أخرى، عن الشوائب التي تشوب هياكل الحوكمة والأطر المؤسسية السياسية وتؤجج التوترات الاجتماعية، لا سيما بين الدول والمواطنين. وبالفعل، فقد أشار بعض المحللين إلى أنها ساهمت في الانقلابات المتكررة التي شهدتها المنطقة في الآونة الأخيرة.

وعلى الرغم من أن هذه الديناميات أثارت ردود فعل متنوعة من جانب الدول والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وشركاء دوليين آخرين، فلا يزال هناك تصور واسع النطاق بحدوث تراجع ديمقراطي وتشرذم إقليمي في جميع أنحاء المنطقة. لذلك فقد رحبنا بإعطاء فرصة للحوار في مؤتمر القمة الأخير لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في إشارة إلى قرار ثلاث دول بالخروج من الكتلة، لإعادة النظر في الانضمام إلى الجماعة. ونأمل أن تساعد هذه الفرص في إصلاح العلاقات المتصدعة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتلك الدول الثلاث وتعزيز التعاون الأمني الثنائي والمتعدد الأطراف في الاستجابة الفعالة للتهديدات الإقليمية.

وفي مواجهة تلك التحديات الأمنية المتزايدة والأزمات الإنسانية وعدم الاستقرار السياسي، لا تزال المنطقة تشهد، مع ذلك، قصصا عن الصمود والمثابرة. ففي جميع أنحاء المنطقة، كشفت العديد من المجتمعات المحلية عن مستوى عال من القدرة على التحمل، مما ساهم في تجنب كامل مظاهر التشاؤم واليأس التي تنبأت بها بعض التحليلات. وقد كانت منظمات المجتمع المدني في المنطقة في طليعة المنظمات التي ساهمت في تعزيز القدرة على الصمود، وأود أن أسلط الضوء على بعض أبرز الاتجاهات الإيجابية التي ساهمت فيها.

الأول هو التحولات والعمليات الانتقالية الديمقراطية الإيجابية. وقد سبق للسيد سيماو أن استشهد بمثالَي السنغال وغانا اللتين أظهرتا التزامهما بمبادئ الحكم الديمقراطي من خلال التقيّد بالحدود الزمنية للولاية الرئاسية وضمان عمليات انتقالية سياسية سلمية. وقد اضطلعت منظمات المجتمع المدني بدور حاسم في هذين البلدين من خلال تيسير منصات متعددة الأطراف للتخفيف من حدة العنف الانتخابي.

والثاني هو تعزيز أنظمة الإنذار المبكر وآليات الاستجابة. فقد أدى تزايد أهمية منع نشوب النزاعات وقيمة بيانات الإنذار المبكر والتحليلات الخاصة بالدبلوماسية الوقائية إلى تخصيص موارد كبيرة لتعزيز أنظمة الإنذار المبكر والاستجابة. وفي هذا الصدد، أنشأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مراكز وطنية لتنسيق آليات الإنذار المبكر والاستجابة في العديد من بلدان غرب أفريقيا، مما يوفر منصات قيّمة لتحديد الأزمات الناشئة والاستجابة لها في الوقت المناسب. ومن خلال مذكرات التفاهم مع كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، تقدّم شبكة غرب أفريقيا لبناء السلام الدعم الفني لكلتا المؤسستين لتعزيز أنظمتهما الخاصة بالإنذار المبكر، بهدف تعزيز القدرة على الصمود في المجتمعات الأفريقية.

والمجال الثالث الذي أودّ ذكره هو تطوير البنى التحتية الوطنية والمحلية لإحلال السلام. ففي السنوات الأخيرة، كثفت بلدان غرب أفريقيا جهودها لإضفاء الطابع المؤسسي على البنية التحتية المحلية والوطنية الخاصة بالسلام وتعزيزها بغية مواجهة تحديات السلام والأمن في المنطقة. وكثيرا ما تُستخدم آليات بناء السلام المحلية، مثل الحوار المجتمعي والوساطة والمصالحة، لمنع النزاعات على مستوى المجتمعات المحلية وفي بعض الحالات على المستوى الوطني. ويجسّد مجلس السلام الوطني في غانا واللجنة المستقلة للسلام واللحمة الوطنية في سيراليون ولجنة السلام الوطنية في نيجيريا مثالا على البنية التحتية لإحلال السلام في المنطقة التي يمكن الاستفادة منها لتعزيز قدرة المجتمع المحلي على الصمود في جميع أنحاء المنطقة. وقد سبق للسيد سيماو أن استشهد بحالة غانا كمثال ملموس على قيمة البنى التحتية الوطنية لإحلال السلام، حيث ساهمت كل من شبكة غرب أفريقيا لبناء السلام ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في المرحلة السابقة للانتخابات التي جرت في غانا في 7 كانون الأول/ديسمبر، في التخفيف من حدة العنف الانتخابي في جميع أنحاء البلد. كما قام المجلس الوطني للسلام في غانا بتسهيل توقيع ميثاق السلام، كما ذُكر أيضا.

ويتعلق المجال الرابع بدور منظمات المجتمع المدني وفاعليتها. فعلى الرغم من حالات تقلص المساحات الناجمة عن عوامل متعددة، بما في ذلك الأعمال القمعية التي ترتكبها بعض الدول، فضلا عن تحديات التمويل، لا تزال هذه المنظمات شريكة استراتيجية رئيسية، تكمّل الجهود المبذولة على المستويات الوطني والإقليمي والقاري في مواجهة تحديات السلام والأمن وتعزيز القدرة على الصمود. ومن الأمثلة على ذلك قيام شبكة غرب أفريقيا لبناء السلام بإنشاء لجان استشارية أمنية في كل من مالي وبوركينا فاسو، مما أتاح إجراء حوار بنّاء بين المجتمعات المحلية والسلطات بشأن تقييم التحديات الأمنية وتعزيز الحلول المحلية. ومن الأمثلة الأخرى برامج تعزيز القدرة على الصمود الاقتصادي، وبعضها مدعوم من صندوق بناء السلام، وهي تعمل على تمكين الشباب والنساء في الأجزاء الوسطى والشمالية من مالي والحد من تعرضهم للتجنيد من جانب الجماعات المتطرفة العنيفة.

وأخيرا، أودّ أن أذكر أمثلة على الديناميات المتغيرة للمشهد الإعلامي ودور التكنولوجيا الرقمية في تضخيم أصوات المواطنين في الحوكمة الديمقراطية. فعلى الرغم من الشواغل بشأن تراجع الديمقراطية،

يختبر المشهد الإعلامي في غرب أفريقيا تحولا ديناميا، بتأثير من تكنولوجيا المعلومات ونمو منظمات المجتمع المدني. ويؤدي تنامي التكنولوجيا الرقمية والهواتف المحمولة وزيادة الوصول إلى الإنترنت إلى تعزيز الوعي السياسي والتثقيف والتوصيلية، لا سيما من خلال منصات الوسم (الهاشتاغ) التي تشكّل مراكز للتعبئة. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة أيضا إلى اتساع الحيز المتاح للمجتمع المدني لأداء لعب دور بالغ الأهمية في مجال المناصرة وتعزيز مشاركة المواطنين في الحوكمة والتأثير على عمليات صنع القرار.

وتطرح ازدواجية الواقع في غرب أفريقيا أمامنا سيناريوهين مترابطين. الأول يقودنا إلى التساؤل عن أهمية الأطر المعيارية العالمية والقارية والإقليمية وتأثيرها، وفعالية الاستراتيجيات والنُّهج المعتمدة في تنفيذها، والتأملات العميقة في مقاييس النجاح في مواجهة الموارد المتضائلة. والآخر يمنحنا شعورا بالأمل، مما ينبغي أن يدفعنا إلى إعادة تقييم ديناميات القوة لأصحاب المصلحة المعنيين بالاستجابة من أجل تحقيق تأثير أكبر. ويؤكد هذا الواقع المزدوج على قيمة الجهات الفاعلة المحلية ونُهجها العضوية المعتمدة في منع النزاعات وبناء السلام. لذلك بات من الضروري أن تكون نماذجنا وآلياتنا الهادفة إلى التصدي للتهديدات المعاصرة والناشئة المحدقة بالسلام والأمن في المنطقة مفعمة بالفرص التي تتيح للجهات الفاعلة المحلية قيادة عمليات التحول والدفع نحوها.

وينبغي أن تكون حالات الصمود التي شهدناها بمثابة تذكير بأن ما وراء الأزمات السياسية والمراحل الانتقالية الصعبة، هناك أرواح وسبل عيش تتطلب اهتمامنا ودعمنا. وللأسف، بتنا نشهد اتجاهات مقلقة نحو تراجع التمويل المخصص للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، على نحو يضر بمبادرات السلام في الأجل الطويل. ويهدد هذا التراجع في الاستثمار بتقويض الجهود الجماعية والإنجازات التي تحققت خلال سنوات عديدة من العمل. يجب علينا ألا نتوانى في جهودنا لمواصلة وإبقاء الجهود الجارية للحد من العنف والتهديدات الأمنية في المنطقة. ومن الأهمية بمكان مواصلة الاستثمار في مبادرات السلام والأمن المجتمعي، ولا سيما تلك التي تفيد الفئات الضعيفة والدول الهشة في منطقة الساحل. لذلك يجب علينا مواصلة الاستفادة من الفرص التي تسمح لنا بمعالجة الأمن البشري للمواطنين العاديين في تلك المناطق وتعزيز قدرتهم على الصمود، بما في ذلك من خلال تنشيط المبادرات الأمنية الإقليمية مثل مبادرة أكرا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وفي ختام إحاطتي، أود أن ألفت الانتباه إلى ثلاث عمليات رئيسية على المستوى العالمي ومبادرة قارية واحدة تتيح فرصاً لإعادة ضبط النهج العالمية والقارية والإقليمية لمعالجة التهديدات المعاصرة والناشئة للحوكمة والسلام والأمن في غرب أفريقيا.

أولاً، تتيح الذكرى السنوية الخامسة والعشرون المقبلة للقرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن والذكرى السنوية العاشرة للقرار 2250 (2015) بشأن الشباب والسلام والأمن فرصاً للمجتمع العالمي لإعادة ضبط الإجراءات المتعلقة بتنفيذ كلا الخطتين. وعلى الرغم من الخطوات الكبيرة التي تم قطعها منذ اتخاذ القرارين لترجمة ركائزهما الرئيسية إلى خطط عمل وطنية لتولي المسؤولية والتنفيذ على الصعيد المحلي، إلا أن المنطقة لا تزال تواجه تحديات في تنفيذ السياسات والقوانين التي تحمي حقوق الشباب والمرأة وتعزز الشمول الجنساني في السياسة وعمليات صنع القرار.

ثانياً، إن الخطة الجديدة للسلام وميثاق المستقبل يوفران فرصاً لصياغة أشكال جديدة من الشراكة لتعزيز أهمية واتساق وكفاءة وفعالية جهودنا الوقائية. وهما يفتحان مجالات أكثر للشمولية والاستدامة بشأن خطتنا المشتركة (A/75/982). ومن خلال التركيز على الأمن البشري، يمكن للخطة الجديدة للسلام وميثاق المستقبل أن يساعدا أيضا في سد الفجوات بين منع نشوب النزاعات وبناء السلام وتعزيز القدرة على الصمود أمام تغير المناخ.

ثالثاً، يجب أن يؤدي استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة لعام 2025 إلى إعادة تقويم ومعالجة اختلالات توازن القوى في أطر الشراكة القائمة. ويوفر الاستعراض فرصة حاسمة لإعطاء الأولوية لإدماج وجهات نظر منظمات المجتمع المدني المحلية بشكل هادف في سياسات ومبادرات بناء السلام العالمية لبناء السلام والحفاظ

عليه. لذلك يجب أن تنظر العملية في إعادة تشكيل أطرنا التعاونية من أجل إعادة وضع الجهات الفاعلة المحلية في صميم تعزيز استدامة جهودنا الوقائية. سيؤدي ذلك إلى تعزيز مركزية القيادة المحلية في قيادة التغيير المحدد محلياً وإعطاء صوت أكبر لمنظمات المجتمع المدني المحلية في عملية صنع القرار من أجل ضمان أن تعكس القرارات الديناميات ذات الصلة.

رابعاً وأخيراً، يعمل مرفق إفريقيا لدعم التحولات الشاملة للجميع – وهو مبادرة تعاونية بين الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – كإطار لتسخير وكالات وقدرات متعددة لمساعدة الدول الأفريقية التي تمر بعمليات انتقالية سياسية معقدة، مع التركيز بشكل خاص على الدول المعرضة لخطر تغيير الحكومات بطرق غير دستورية. ويستفيد مرفق أفريقيا لدعم التحولات الشاملة للجميع من القدرات المتعددة ويعزز المشاركة الشاملة للجميع في الحوكمة، ويعزز القدرة في مجال العمليات الديمقراطية ويشجع التعاون بين أصحاب المصلحة لمعالجة أوجه الضعف. كما تؤكد هذه المبادرة على أهمية التماسك الاجتماعي ودور منظمات المجتمع المدني في دفع عجلة الإصلاحات الديمقراطية خلال المراحل الانتقالية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة آداي – مينساه على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم الجزائر وموزامبيق وبلدي سيراليون، فضلا عن غيانا (مجموعة 3+1).

ونشكر السيد ليوناردو سانتوس سيماو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، على إحاطته الشاملة والقيّمة. ونحيط علماً بمساهمة السيدة ليفينيا آداي – مينساه، المديرة التنفيذية لشبكة غرب أفريقيا لبناء السلام. وتحيط مجموعة 3+1 علما بتقرير الأمين العام (S/2024/871) الذي يغطي الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2024 عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. إن مجموعة 3+1، وإذ تشير إلى التطورات التي حدثت في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتمشيا مع الرسالة المؤرخة 18 تموز/يوليه 2024 الموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن (S/2024/562)، تود التأكيد على النقاط التالية.

أولاً، فيما يتعلق بالوضع الأمني، لا تزال مجموعة 3+1 تشعر بقلق بالغ إزاء تكثيف الهجمات الإرهابية في المنطقة. ونعرب عن بالغ أسفنا لتزايد عدد القتلى في بنن وبوركينا فاسو وتشاد وتوغو والكاميرون ومالي والنيجر ونيجيريا، ونأسف لتوسع المناطق الخاضعة لسيطرة المنظمات الإرهابية والإجرامية في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وبناءً على ذلك، ترحب مجموعة 3+1 بجهود الممثل الخاص سيماو ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وهيئات الأمم المتحدة الأخرى وتشيد بالالتزام المستمر والعمل المنسق للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن في النهوض بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب.

ونحن نعترف بالدور الحاسم للمبادرات الإقليمية في التصدي للتهديد المشترك الذي يشكله الإرهاب والتطرف العنيف، حتى في خضم التحولات الجيوسياسية المتغيرة التي تشهدها المنطقة. في هذا الصدد، ندعو إلى تقديم دعم قوي لجهود الأمن الإقليمي وإعطائها الأولوية. ونشير إلى أهمية القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في مكافحة الجماعات الإرهابية في حوض بحيرة تشاد والإمكانات التي يتيحها التفعيل الكامل لمبادرة أكرا، ولا سيما في التصدي للأخطار العابرة للحدود التي تهدد السلام والأمن ومكافحة النشاط الإرهابي، بما في ذلك منع تجنيد الشباب في المنطقة ودفعهم إلى التطرف. كما ندعو إلى توفير تمويل يمكن التنبؤ به لآليات الأمن الإقليمي ودعم جهود التنمية وبناء السلام باعتبارها جهوداً تكميلية لاستدامة السلام في المنطقة، بما في ذلك من خلال تفعيل واستخدام هذه الآليات، على النحو المنصوص عليه في القرار 2719 (2023).

وتعرب مجموعة 3+1 عن خالص تعازيها لضحايا الإرهاب والتطرف العنيف في المنطقة، وكذلك للخسائر في الأرواح والممتلكات

بسبب سوء الأحوال الجوية في المنطقة، لا سيما في غانا وليبيريا ومالي والنيجر ونيجيريا.

ثانياً، وفيما يتعلق بالتطورات السياسية والتكامل الإقليمي، ترحب مجموعة 3+1 بالتقدم المحرز في توطيد الديمقراطية في السنغال وكابو فيردي وموريتانيا وكوت ديفوار، ونخص بالذكر غانا التي أجرت بنجاح انتخابات عامة سلمية في وقت سابق من هذا الشهر. وندعو إلى بذل جهود متواصلة في هذا الصدد. إن التحولات الديمقراطية السلمية واستعادة الحوكمة الرشيدة هي وسيلة لحل النزاعات ومنع نشوبها. وترحب مجموعة 3+1 بالتحديثات الإيجابية بشأن التحولات الديمقراطية للحكومات والمراجعات الدستورية الجارية وعمليات الإصلاح التشريعي في بعض بلدان المنطقة. ونحن متفائلون بأن هذا الاتجاه سيكون ثابتاً وسائداً في أجزاء أخرى من المنطقة، بما في ذلك البلدان التي من المقرر إجراء انتخابات عامة ومحلية فيها في عام 2025.

غير أننا نعرب عن قلقنا البالغ إزاء الخسائر في أرواح المدنيين في سياق الاحتجاجات السلمية. وندعو إلى مساحة آمنة للحرية المدنية والتعبير، واحترام حقوق الإنسان وكرامته، وإشراك المرأة والشباب في الحوكمة والالتزام بسيادة القانون. ويؤدي تقلص المساحات والحقوق المدنية إلى تقويض الثقة العامة وإثارة الاستياء العام، مما يؤدي بدوره إلى اللجوء إلى العنف والأنشطة المتطرفة. وتدعم المجموعة بقوة الإصلاحات الإيجابية التي تسعى إلى تعزيز المساءلة والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون. ونكرر دعوتنا إلى دعم شركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية وتوفير التمويل اللازم لدول غرب أفريقيا والساحل الأفريقي من أجل تحقيق الاستقرار في اقتصاداتها وتمويل برامجها الإنمائية وتحقيق كامل تطلعاتها في إقامة مجتمعات ديمقراطية مزدهرة وقادرة على الصمود.

وفيما يتعلق بالتكامل الإقليمي، تنوّه مجموعة 3+1 بتأكيد قرار الحكومات الانتقالية في مالي والنيجر وبوركينا فاسو والنيجر بالانسحاب من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإنشاء تحالف دول الساحل في مؤتمر القمة الأول الذي عقد في 6 تموز/يوليه في نيامي. وننوه كذلك بجهود الوساطة المتواصلة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا سيما من خلال جهود رئيسي دولتي السنغال وتوغو، على النحو الذي تم الاعتراف به خلال الدورة العادية السادسة والستين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي عقدت في نيجيريا في 15 كانون الأول/ديسمبر. وفي هذا الصدد، نحيط علما باستمرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في التعامل مع البلدان الثلاثة وبقرار تنفيذ فترة انتقالية واعتماد طرائق الانفصال وخطة طوارئ لتغطية العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجماعة الاقتصادية وأعضاء تحالف دول الساحل.

ثالثا، بعد أن لاحظنا بالفعل الوفيات والدمار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن مجموعة 3+1 تشعر بالقلق إزاء الآثار السلبية والمدمرة لتغير المناخ في المنطقة والتي تزيد من تفاقم التحديات التي تواجه المجتمعات الهشة وتزيد من انعدام الأمن الغذائي، والتي تم الاعتراف بها الآن بوصفها جزءا من الأسباب الجذرية للعنف القبلي وانتشار التطرف العنيف في المنطقة. وإذ نحث على بذل المزيد من الجهود المتضافرة لمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بما في ذلك من قبل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، نلاحظ مع التقدير جهود فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والسلام والأمن وزيارته الميدانية التي اختتمت مؤخراً إلى حوض بحيرة تشاد.

وللتصدي لمختلف التحديات الإنسانية في المنطقة، تكرر المجموعة دعوتها إلى توسيع نطاق الاستجابة الإنسانية، جنباً إلى جنب مع المبادرات الإنمائية، لمعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. وتكتسي الاستجابات العاجلة والسريعة، فضلاً عن الحلول طويلة الأمد، أهمية بالغة لتحسين حياة شعوب المنطقة. ونرحب بالجهود التي يبذلها المنسقون المقيمون وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وندعو إلى مواصلة الاستجابة الشاملة في تنفيذها.

في الختام، تكرر المجموعة دعمها للسيد سيماو ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وتظل ملتزمة بالعمل مع جميع أعضاء المجلس لتخفيف معاناة المدنيين ورسم مستقبل أفضل لشعوب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وتشيد مجموعة 3+1 بالخطوات التي اتخذها السيد سيماو في توظيف مساعيه الحميدة لتعزيز الاستقرار والتعاون الإقليميين ونشجع المكتب على مواصلة اتصالاته مع أصحاب المصلحة الإقليميين، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي ومنظمات المجتمع المدني، من أجل ضمان استجابة منسقة وفعالة للتحديات التي تواجهها المنطقة.

أخيرا، وبما أن هذه هي آخر جلسة مقررة لهذا العام ستدلي فيها مجموعة 3+1 ببيان مشترك، فإن المجموعة تشيد بموزامبيق على تمثيلها الممتاز وإعطائها الأولوية للمسائل الأفريقية وعضويتها الفعالة بشكل عام في مجلس الأمن. ونشيد أيضا بسويسرا، بوصفها شريكا في الصياغة، على التزامها وعملها المتميزين بشأن ملف مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولا سيما في تمكين المجلس من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن البيان الرئاسي S/PRST/2024/3 الذي اعتُمد في 24 أيار/مايو.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أبدأ بشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ليوناردو سانتوس سيماو، لا على إحاطته فحسب، ولكن أيضا على تعاونه وتعاون مكتبه طوال فترة عملنا بوصفنا مشاركين في الصياغة في هذا الملف. كما أشكر السيدة آداي مينساه على إحاطتها.

كما سمعنا مرة أخرى، فإن غرب أفريقيا ومنطقة الساحل يقفان على مفترق طرق. إن التحديات المتعددة الأوجه التي تواجه المنطقة معقدة وبعيدة المدى. ومع ذلك، ما زلنا نعتقد أنها ليست مستعصية على الحل. وخلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن على مدى العامين الماضيين، نجحنا في كانون الثاني/يناير 2023 في تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لمدة ثلاث سنوات. وفي أيار/مايو، اعتمدنا بياناً رئاسياً (S/PRST/2024/3). ومن خلال هذه الوثائق، أرسلنا رسالة دعم ووحدة وتضامن واضحة من المجلس إلى المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، وبالتعاون مع موزامبيق – وأود أن أشكر زميلي من موزامبيق على كل العمل الذي قمنا به معًا – نظمت سويسرا، بصفتها الرئيس المشارك لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والسلام والأمن، زيارة إلى منطقة حوض بحيرة تشاد في بداية هذا الشهر. ويسعدني أن أتمكن من مشاركة بعض النتائج القيّمة التي توصلنا إليها خلال المشاورات. وأود أيضا أن أذكر وأؤيد البيان الذي ستدلي به زميلتي ممثلة غيانا، بالنيابة عن وفدين، بشأن الصلة الهامة بين الجوع والنزاع وأن أشكرها على عملها طوال العام المنقضي. بناءً على خبرتنا على مدار العامين الماضيين، تظل النقاط التالية بالغة الأهمية:

أولا، يجب أن نعتمد نهجاً كليا إزاء السلام والأمن. وتمثل مسألة انعدام الأمن التحدي الأكبر وهي أيضا عقبة أمام تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. ونشعر بالقلق إزاء استمرار النزاعات المسلحة وأعمال الإرهاب والتطرف العنيف وامتدادها إلى الدول الساحلية. وهذا الاتجاه يتطلب منا التحلي باليقظة الجماعية. وتدعو سويسرا إلى مزيد من التعاون والدعم للمبادرات الإقليمية. ويجب علينا اتخاذ إجراءات للحفاظ على الحوار والتماسك الاجتماعي وتعزيزهما ومعالجة الأسباب الجذرية لهذا النوع من الهشاشة.

ثانيا، نؤكد أهمية الحوار الشامل للجميع. لقد شهدت ساحة العمل السياسي والحوكمة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي تحديات وفرصاً على حد سواء خلال العامين الماضيين. وتؤكد سويسرا الدور الحاسم للحوار السياسي والعمليات السياسية الشاملة للجميع في استعادة السلام والحفاظ عليه في المنطقة. وكما قالت سيمون مبودي ضيوف، سفيرة شباب الاتحاد الأفريقي للسلام لغرب أفريقيا،

”إن الاعتراف بأهمية تمكين المرأة والشباب ليس مجرد كلمات. فمن دون إرادة سياسية حقيقية، لن يكون من الممكن إحراز تقدم يُذكر“.

وفي هذا الصدد، نرحب بالنجاح في إجراء الانتخابات والانتقال الديمقراطي للسلطة هذا العام، لا سيما في نيجيريا والسنغال وغانا.

ونلاحظ أن بعض البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لم تحرز تقدمًا ملموسًا بعد ونشجعها على العودة إلى النظام الدستوري في أقرب وقت ممكن. وفي أعقاب الدورة العادية السادسة والستين لمؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي عُقدت في 15 كانون الأول/ديسمبر، تشجع سويسرا على استئناف الحوار الشامل وتنفيذ تدابير لبناء الثقة لتجاوز الخلافات وتعزيز التفاهم المتبادل. إن التعاون الإقليمي الذي يأخذ في الاعتبار الديناميات العابرة للحدود أمر حيوي للتغلب على التحديات التي تواجه المنطقة.

ثالثا، فيما يتعلق بالعوامل التي تؤدي إلى تفاقم التحديات الأمنية، نرحب بمختلف حلقات العمل والمناقشات الإقليمية التي ينظمها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل حول المناخ والسلام والأمن، فضلاً عن التوجيهات المقدمة للسلطات المحلية، لا سيما فيما يتعلق بتقييمات مخاطر الأمن المناخي. وخلال زيارة فريق الخبراء غير الرسمي إلى حوض بحيرة تشاد، مكّن تبادل الآراء مع أصحاب المصلحة على أرض الواقع من فهم كيفية تسبب تغير المناخ في تفاقم النزاعات المسلحة والتحديات الأمنية الأخرى. فعلى سبيل المثال، في منطقة يعتمد ما يقرب من 80 في المائة من سكانها على الزراعة وتربية الماشية وصيد الأسماك، تساهم آثار تغير المناخ على سبل العيش في زيادة التطرف العنيف وتسهيل التجنيد من قبل الجماعات المسلحة. ومع ذلك، فقد أظهرت الزيارة أن تغير المناخ يمكن أن يفيد في النهوض بالتعاون المحلي والوطني والإقليمي بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود.

ومن الأهمية بمكان الحفاظ على الدعم الشامل للبلدان التي تمر بأزمات، بل وتكثيفه. ومن خلال العمل على جميع المستويات، يمكن إيجاد حلول للتحديات المتعددة الأوجه التي تواجهها المنطقة. ويحدوني أمل صادق في أن يواصل مجلس الأمن التحلي بروح القيادة والعمل عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والممثل الخاص والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية بهدف التغلب على العقبات التي تحول دون تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

في الختام، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للقائمين على الصياغة في هذا الملف – غانا في عام 2023، وسيراليون – على تعاونهما المتميز وخبرتهما بشؤون المنطقة. ومنذ أن تولى الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة مهام منصبه، اضطلع بدور رئيسي في مجال الدبلوماسية الوقائية. وتدعم سويسرا جهوده لبناء السلام والأمن والديمقراطية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. كما أعرب عن امتناني لتعاون جميع أعضاء مجلس الأمن. وبينما توشك سويسرا على مغادرة المجلس، فإنها ستواصل التزامها بعد انتهاء فترة عضويتها وستظل ملتزمة بالسلام والأمن في العالم وفي القارة الأفريقية.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيماو، على إحاطته الشاملة والسيدة آداي – مينساه على مشاطرة آرائها.

اسمحوا لي أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط اليوم.

أولاً، فيما يتعلق بالإرهاب، أدى عدم وجود استجابات إقليمية منسقة وجهود مكافحة الإرهاب المجزأة إلى زيادة خطر توسع الإرهاب عبر منطقة وسط الساحل وفي الدول الساحلية. ومنذ الجلسة السابقة للمجلس في تموز/يوليه (انظر S/PV.9685)، تكثفت الأنشطة الإرهابية وأصبحت أكثر تعقيداً في منطقة غرب أفريقيا. فالهجوم الذي وقع في بوركينا فاسو في أغسطس/آب من هذا العام، والذي أودى بحياة أكثر من 600 شخص، وهجوم سبتمبر/أيلول في باماكو – وهو أول حادث من نوعه في مالي منذ ما يقرب من عقد من الزمان – يؤكدان على تزايد ضعف المنطقة باعتبارها بؤرة للإرهاب. وتشجع كوريا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودول المنطقة على مضاعفة جهودها من أجل تضييق هوة الخلافات وتعزيز التعاون الفعال بهدف مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وفي هذا السياق، نرحب بنتائج القمة السادسة والستين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي عقدت الأسبوع الماضي. كما ينبغي أن تستمر المبادرات الجارية، مثل مبادرة أكرا والقوة الاحتياطية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات لأغراض توفير آلية أمنية إقليمية فعالة.

ثانياً، يعتبر الحكم الديمقراطي وسيادة القانون من الأسس الحاسمة للتنمية المستدامة والتحول الاقتصادي. لا تزال كوريا تشعر بقلق عميق إزاء القيود الشديدة المفروضة على الحيز المدني، وانتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية سياسية في منطقة غرب أفريقيا. كما أن عمليات الاختطاف والاعتقالات التعسفية والتجنيد القسري للناشطين في المجتمع المدني في القوات المسلحة وحظر المظاهرات العامة تضر بالاستقرار والتنمية على المدى الطويل. كما أن عدم إحراز تقدم في المشاركة الكاملة والمتساوية والآمنة والمجدية للمرأة يقوض الآثار الإيجابية التي يمكن أن تجلبها المرأة إلى عمليات بناء السلام. وفي هذا الصدد، نحث البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على العودة سريعا إلى النظام الدستوري والمضي قدما في الإصلاح السياسي من خلال الحوار المجدي والشامل للجميع. هناك بالفعل أمثلة رائدة على ذلك في المنطقة. إذ نشيد بالانتخابات السلمية التي أجريت في موريتانيا والسنغال وغانا والتقدم الكبير المحرز في مجال العدالة الانتقالية في غامبيا وغينيا وليبيريا.

ثالثًا، تتطلب الأزمة الإنسانية في المنطقة اهتمام المجتمع الدولي ودعمه العاجل. إذ يحتاج أكثر من 25 مليون شخص إلى مساعدات فورية، ويواجه ما يقرب من 49 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي في مالي والنيجر وبوركينا فاسو ونيجيريا. ويؤدي تغير المناخ إلى تفاقم نقاط الضعف هذه من خلال تأجيج العنف الطائفي، بما في ذلك النزاع بين المزارعين والرعاة، ومن خلال تفاقم ضعف المجتمعات المحلية أمام التجنيد وتغذية نزعة التطرف من جانب الجماعات الإرهابية.

وفي ظل هذه الظروف، يؤدي مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل دوراً محورياً، مستفيداً من شراكاته الواسعة النطاق لمواجهة تلك التحديات المعقدة. بدأت كوريا في تمويل وظيفة مستشار للمناخ والأمن في مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛ ويساهم شاغل الوظيفة بشكل كبير في تلك الجهود. تبرعنا أيضاً بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي في مشاريع بناء السلام في بلدان منطقة الساحل لتعزيز قدرتها على الصمود. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كوريا مستعدة للقيام بدور بناء في تعزيز التعاون بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن من أجل تعزيز جهود بناء السلام في غرب أفريقيا.

وختاماً، تؤكد جمهورية كوريا من جديد التزامها الثابت بدعم الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمنظمات الإقليمية في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيماو، والسيدة آداي – مينساه على إحاطتيهما الشاملتين. تشكر مالطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة سيماو وفريقه على دعمهم لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في تسخير إمكاناتها. ندعو إلى مواصلة تدابير بناء الثقة وتعزيزها مع بلدان المنطقة.

إننا نوجه دعوة قوية لحماية وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وسيادة القانون. وفي هذا السياق، نرحب بنجاح إجراء الانتخابات هذا العام في غانا والسنغال وكابو فيردي وموريتانيا، فضلا عن عمليات الإصلاح الدستوري الإيجابية الجارية في توغو وسيراليون وغينيا. ونتطلع إلى الانتخابات المقبلة التي ستجرى في كوت ديفوار وغينيا وبنن. من الضروري أن تجرى الانتخابات بطريقة حرة وشاملة وشفافة لكفالة سلام دائم. وفي الوقت نفسه، ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء تأجيل الانتخابات في غينيا – بيساو وبوركينا فاسو. نحث الحكومات الانتقالية على الالتزام بالجداول الزمنية للانتخابات المتفق عليها مسبقاً.

لا تزال مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والمجدية والآمنة في المناصب التي يشلها منتخبون أو معينون أمرا لا غنى عنه. ونرحب بتخصيص غانا نسبة من 40 إلى 50 في المائة من المقاعد لتمثيل المرأة ونثني على هذه المبادرات. ومع ذلك، نلاحظ مع الأسف الاتجاهات السلبية الحالية في غامبيا ونيجيريا. تعترف مالطة أيضاً بالمساهمات الحيوية للشباب في العمليات السياسية، خاصة في المنطقة التي تضم أسرع نمو سكاني للشباب. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم المحرز في الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في نيجيريا وبنن وتوغو. وندين جميع الأنشطة التي تهدف إلى قمع الفضاءات السياسية والمدنية في المنطقة، وندعو إلى الإفراج الفوري عن جميع ناشطي المجتمع

المدني السياسيين والمدنيين المسجونين. ويبقى من الضروري رصد ومعالجة مسألة الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بما في ذلك تجنيد الأطفال والهجمات على المدارس وغيرها من الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الأطفال في أوقات النزاع. وفي الوقت نفسه، نرحب بالتدابير المتخذة الرامية إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك تأييد غامبيا لحظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

يتطلب الأمن في منطقة وسط الساحل استجابة متعددة الأبعاد. وتواجه المنطقة أزمات مترابطة، بما في ذلك التهديد المتزايد للإرهاب وعدم الاستقرار السياسي والتحديات الإنسانية والتدهور البيئي والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية. ونشارك الأمين العام في دعوة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى استخدام الجدول الزمني القادم للقمم لتحديد أفضل السبل لتحقيق فوائد مجدية للمنطقة. ويُعد التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات ومبادرة أكرا وغيرها من المبادرات، من بين أمور أخرى، أمراً بالغ الأهمية في معالجة التحديات الأمنية الإقليمية. ونشجع مالي وبوركينا فاسو والنيجر على المشاركة في هذه المناقشات. إن زيادة التعاون الإقليمي أمر أساسي لإحراز التقدم في عالم مترابط.

وتشكل آثار تغير المناخ على السلام والأمن تهديدا آخر عابرا للحدود في المنطقة، حيث تستنزف الموارد الطبيعية وتؤجج المنافسة بين المزارعين والرعاة، بينما تلحق الفيضانات الضرر بالبنية التحتية الحيوية، مما يعزل المجتمعات المحلية عن الموارد الحيوية. وتزيد هذه الاتجاهات من التعرض للتطرف العنيف وتترك المجتمعات عرضة لتهديدات الجماعات الإرهابية. في وقت سابق من هذا الشهر، سافر أعضاء مجلس الأمن المشاركون في فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن إلى حوض بحيرة تشاد لتقييم تلك الحقائق المتعلقة بالمناخ. إن التكيف مع المناخ ومراعاة ظروف النزاع، وتحسين نظم الإنذار المبكر المتكاملة، والممارسات الزراعية المرنة هي مفتاح التصدي بفعالية للمخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ونيجيريا وهيئة ليبتاكو – غورما.

وفي الختام، تواجه المنطقة منعطفا حرجا. لقد آمنت مالطة على مدى العامين الماضيين وستظل تؤمن بأن النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام الذي يعزز الحكم الرشيد يجب أن يكون في صميم جهودنا الإقليمية والعالمية لدعم شعوب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر الممثل الخاص سيماو على إحاطته. لقد استمعت بعناية واهتمام إلى بيان السيدة آداي – مينساه.

فيما يتعلق بتقرير الأمين العام (S/2024/871)، أود أن أتطرق إلى النقاط الثلاث التالية.

أولاً، يجب علينا مساعدة بلدان المنطقة في الحفاظ على استقرارها. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نجحت غانا وكابو فيردي والسنغال وموريتانيا في إجراء انتخابات على مستويات مختلفة. وأصدرت غينيا مسودة دستور جديد. ويكتسي حسن سير العمليات السياسية ذات الصلة أهمية كبيرة في توطيد السلام والاستقرار الإقليميين. يجب على المجتمع الدولي دعم بلدان المنطقة في تعزيز الحكم الوطني وبناء القدرات على أساس الظروف على أرض الواقع، وفي دفع العملية السياسية بثبات واتباع مسار التنمية الذي يتناسب مع ظروفها الوطنية. أما فيما يتعلق بالبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، فينبغي على المجتمع الدولي أن يواصل التحلي بالصبر اللازم وأن يقدم لها المزيد من الدعم البناء. لقد حافظت الصين على علاقاتها الودية التقليدية مع بلدان المنطقة وتقف على أهبة الاستعداد لدعم ومساعدة الجهود الرامية إلى تعزيز الوحدة الإقليمية وحماية الاستقرار الإقليمي.

ثانياً، ينبغي لنا أن نساعد بلدان المنطقة على مواجهة التحديات الأمنية. لطالما عانت منطقة غرب أفريقيا والساحل كثيراً من الإرهاب. وفي مواجهة الحالة المعقدة والصعبة في مجال مكافحة الإرهاب،

ينبغي لدول المنطقة أن ترسخ الشعور بالأمن الجماعي وأن تعمل بشكل متواصل على تعزيز تعاونها في مجال مكافحة الإرهاب. ورحبنا بعودة النيجر إلى القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في تموز/يوليه وتعاونها مع ليبيا ونيجيريا في مجال مكافحة الإرهاب والأمن عبر الحدود.

وتعرب الصين عن التقدير لقرار مؤتمر القمة السادس والستين لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي عُقد في نهاية الأسبوع الماضي، المتمثل في إعطاء الأولوية لمكافحة الإرهاب. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة الفعالة لبلدان المنطقة لتعزيز قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب اعتمادا على نفسها. وفي مؤتمر قمة منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، الذي عقد في بكين في أيلول/سبتمبر الماضي، أعلنت الصين أنها ستقدم الخبرة والدعم للمركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب ولمكتب برنامج مكافحة الإرهاب والتدريب التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ونحن على ثقة بأن المبادرات ذات الصلة ستعزز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب في المنطقة.

ثالثاً، ينبغي لنا أن نساعد بلدان المنطقة على تحقيق التنمية المستدامة. ووفقا لتقرير الأمين العام، فإن العديد من البلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تعاني من تحديات اقتصادية، مثل ارتفاع التضخم وركود النمو وصعوبات خدمة الديون. ينبغي للمجتمع الدولي تقديم دعم أكبر لبلدان المنطقة في تنمية اقتصاداتها وتحسين سبل عيش الناس وتقديم المساعدات المصممة خصيصا.

تواجه منطقة غرب أفريقيا والساحل تحديات خاصة في التصدي لتغير المناخ بسبب موقعها الجغرافي، من بين أسباب أخرى. وندعو البلدان المتقدمة النمو إلى مواجهة مسؤولياتها التاريخية بشكل مباشر، والوفاء بالتزاماتها بشأن تمويل المناخ وزيادة دعمها المالي والتقني لبلدان المنطقة. الصين على استعداد لتبادل تكنولوجياتها وخبراتها، بما في ذلك في مجالات الوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها والإغاثة والتنمية الخضراء وإدارة المياه، بغية التصدي بصورة مشتركة للآثار الضارة لتغير المناخ.

وأخيرا، نود أن نعرب عن تقديرنا لجهود ومساهمات الممثل الخاص سيماو ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وستواصل دعم عملهما. ويحدونا الأمل أيضا في أن يعزز مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل التنسيق والتعاون مع بعثات الأمم المتحدة وأفرقتها القطرية الأخرى في أفريقيا، وبالتالي تشجيع المزيد من التآزر في تعزيز السلام والتنمية الإقليميين.

السيدة يوريتشكو (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيماو، على إحاطته الإضافية والسيدة آداي – مينساه على مساهمتها.

نعتقد أن من الضروري أن يتلقى مجلس الأمن معلومات مستكملة منتظمة عن التطورات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وما زلنا نتابع بقلق بالغ الحالة الأمنية والإنسانية في المنطقة. في الوقت الذي تعاني فيه منطقة الساحل الأوسط من تحديات معقدة وبيئة أمنية متقلبة وانتقال ديمقراطي متأخر وعدم استقرار سياسي، تعيش الأسر النازحة في منطقة ليبتاكو – غورما وحوض بحيرة تشاد في خوف دائم.

فالعنف الذي تقوده الجماعات الإرهابية والنزاعات القبلية والهشاشة السياسية تجبر المجتمعات على تحمل معاناة تفوق التصور. وقد تقطعت السبل بشرائح كاملة من المجتمع وهي بعيدة تماما عن متناول أي مساعدة إنسانية. إن تزايد انعدام الأمن الغذائي يهدد بترك الأطفال عرضة لخطر سوء التغذية، بينما يؤدي إغلاق المدارس إلى تعطيل تعليمهم. وتتعرض المجتمعات المحلية للنزوح المتكرر، وغالباً أكثر من مرة. ونأسف لأن منطقة الساحل تجد نفسها مرارا وتكرارا على رأس قائمة أكثر الأزمات إهمالا في العالم. يجب على المجتمع الدولي أن يظل منخرطًا مع المنطقة ويدعم جهود الأمن والقدرة على الصمود والتنمية، مع المشاركة البناءة في الوقت نفسه بشأن أهمية التحولات الديمقراطية في الوقت المناسب.

وعلاوة على الأزمة الأمنية، تتعرض المنطقة للتدمير بسبب تغير المناخ. عندما قام فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن بزيارة حوض بحيرة تشاد مؤخراً، شهد بنفسه العواقب المدمرة

للفيضانات الشديدة التي حدثت مؤخراً، والتي أثرت على أكثر من 3,7 ملايين شخص في جميع أنحاء غرب أفريقيا. لقد غمرت المياه بلدات بأكملها، ودُمرت المحاصيل وجُرفت البنية التحتية الحيوية. وتؤدي أنماط الطقس غير المنتظمة، إلى جانب زيادة عدم اليقين بشأن الوصول إلى المياه، إلى تأجيج التوترات بين مجتمعات الرعاة والمزارعين. إن تدني حصاد المحاصيل، إلى جانب المظالم المحلية وعدم الاستقرار المستمر، يهيئ للجماعات المسلحة المتطرفة أرضا خصبة للتجنيد. وفي ضوء هذه التحديات، نردد دعوة الأمين العام لبلدان المنطقة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى وضع خطط للتكيف مع المناخ تراعي ظروف النزاع كجزء من استراتيجيات شاملة لبناء السلام. إن الحلول الفعالة والمبتكرة لإدارة المياه، إلى جانب الاتفاقات العابرة للحدود، يمكن أن تؤدي دوراً أساسياً في تأمين حلول دائمة واستقرار طويل الأمد، كما أظهرت حالة غامبيا وغينيا – بيساو وموريتانيا والسنغال مع طبقة المياه الجوفية المشتركة.

وأخيراً، فإن التحديات التي تواجه غرب أفريقيا ومنطقة الساحل لا تحترم الحدود. فغالبًا ما يمتد انعدام الأمن في بلد ما إلى الدول المجاورة. وما يحدث في جزء من المنطقة يؤثر على المنطقة ككل. ولذلك، نحث دول غرب أفريقيا والساحل على بناء الثقة والبحث معا عن حلول. وتدعم سلوفينيا الحوار الإقليمي بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأعضاء تحالف دول الساحل، إلى جانب تدابير بناء الثقة، من أجل صياغة مسار مشترك للمضي قدماً. ونرحب بالخطوات الإضافية التي اتخذها قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في القمة السادسة والستين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي عقدت مؤخرا. ولا ينبغي للعلاقات المتوترة بين البلدان أن تعيق التعاون فيما بينها، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، ومنع الإرهاب وتبادل المعلومات الاستخباراتية القيمة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وفي هذا السياق، يعد التضامن الدولي أمرا حيويا، شأنه شأن الملكية المحلية، لكفالة أن تكون المجتمعات المحلية والزعماء التقليديون والمجتمع المدني والنساء والشباب في صميم الحلول.

وختاماً، ترحب سلوفينيا بعمل الممثل الخاص سيماو ولا سيما استخدامه لمساعيه الحميدة وجهوده الرامية إلى تهيئة بيئة تتسم بالشفافية والثقة، بحيث يمكن للأطراف أن تشعر بالأمان في رؤية علاقات حسن الجوار كفرصة وليس كتهديد.

السيد إيكرسلي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص على إحاطته القيمة حقا وعلى كل العمل الممتاز الذي قام به فريق مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والشكر موصول أيضا إلى السيدة آداي – مينساه على إحاطتها. كما نعرب عن امتناننا لسيراليون وسويسرا على كل ما قامتا به هذا العام في الدفع قدما بتوافق الآراء في المجلس، وهو أمر بالغ الأهمية في هذا الملف. ونحن، مثل غيرنا، نشكر موزمبيق على قيادة الزيارة التي قام بها فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن إلى حوض بحيرة تشاد. تود المملكة المتحدة أن تتناول ثلاث نقاط اليوم.

بادئ ذي بدء، نهنئ السنغال وغانا وموريتانيا على نجاح الانتخابات المعقودة مؤخرا. ولكن، في أماكن أخرى، لا تزال الديمقراطية والفضاء المدني تحت الضغط، حيث تواجه منظمات المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والمؤسسات الإعلامية تحديات شديدة. وقد تأخرت الجداول الزمنية للعودة إلى الحكومات الدستورية في مالي وبوركينا فاسو أو لا تزال غير واضحة. ولم تحدد النيجر بعد جدولاً زمنياً للمرحلة الانتقالية، بينما تراجع الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية في غينيا مرة أخرى. ندعو إلى العودة إلى النظام الدستوري على وجه السرعة. وتكتسي العمليات الديمقراطية الشاملة والشفافة أهمية حاسمة لتحقيق الاستقرار والسلام.

ثانياً، يزداد الوضع الأمني سوءاً في جميع أنحاء منطقة الساحل، حيث تتفاقم حالة عدم الاستقرار بسبب الأنشطة الإرهابية والمتمردين، والجرائم الخطيرة والمنظمة، والجهات الفاعلة الخارجية والوكلاء. فالشركات الأمنية العسكرية الخاصة، مثل مجموعة فاغنر وفيلق أفريقيا، ليست هي الحل. إذ يحفل سجلهم بتصعيد النزاعات الراهنة وإعاقة مسيرة التنمية والاستقرار على المدى الطويل. ويساورنا القلق إزاء الأثر الاقتصادي لتدهور الأمن في الدول الهشة بالفعل. تواجه

العديد من بلدان منطقة الساحل الآن صعوبات في الحصول على التمويل الذي تحتاج إليه للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والنمو المستدام. وتلاحظ المملكة المتحدة أيضاً نتائج القمة الأخيرة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي عقدت في 15 كانون الأول/ديسمبر، بما في ذلك الإعلان عن فترة سماح مدتها ستة أشهر لتحالف دول الساحل. ونحث جميع دول المنطقة على التعاون في التصدي للتحديات المتزايدة في مجالات الأمن والتنمية والحوكمة والتهديدات العابرة للحدود الوطنية. فالحفاظ على الروابط القوية بين الدول أمر بالغ الأهمية.

ثالثا، نشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية الإقليمية. لقد أثرت الفيضانات الشديدة على أكثر من 3.7 ملايين شخص في غرب أفريقيا هذا العام، وساهمت في تفاقم انعدام الأمن الغذائي، الذي أججه النزاع والنزوح وتغير المناخ. منذ عام 2019، ساهمت مساعدات المملكة المتحدة في إمداد أكثر من 16 مليون شخص في منطقة الساحل بالمساعدات المنقذة للحياة. غير أن إمكانية الوصول إليهم أصبحت مقيدة على نحو متزايد. وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى كفالة وصول المساعدات الإنسانية بأمان ومن دون عوائق. يجب أن تظل المرافقة المسلحة الملاذ الأخير.

وختاماً، تتطلع المملكة المتحدة إلى تعميق الشراكات الثنائية ومواصلة العمل عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والمنظمات الإقليمية للمساعدة في بناء السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

السيدة إيفستينييفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر السيد ليوناردو سيماو، الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، على إحاطته بشأن الحالة الراهنة في المنطقة وأنشطة مكتبه خلال الأشهر الستة الماضية. نؤيد العمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل كجزء من ولايته. لقد استمعنا باهتمام إلى السيدة ليفينيا آداي – مينساه.

شهدت الفترة المشمولة بالتقرير عمليات انتخابية نشطة على المستوى الوطني. ونشير إلى الحملات الانتخابية النشطة في غانا والسنغال والرأس الأخضر وغينيا – بيساو، التي تسير بشكل عام بشكل سلمي ومنظم نسبيا. والإصلاح الدستوري جارٍ في غامبيا وتوغو وسيراليون. ونثني على الجهود المثمرة التي بذلتها لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة في الانتهاء من ترسيم الحدود، والتي أثبتت أنها كانت تحديا حقيقيا للبلدين على مدار سنوات عديدة.

يعكس الوضع الإقليمي عملية إعادة تشكيل مستمرة للتعاون فيما بين دوله والسعي لإيجاد طرق جديدة للتعاون. قررت الدول الأعضاء في تحالف دول الساحل الانسحاب من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عند انتهاء الجدول الزمني الذي حددته الجماعة. يجب على مجلس الأمن احترام هذا الخيار. ونتفهم الأسباب التي دفعت مالي والنيجر وبوركينا فاسو إلى اتخاذ هذه الخطوة. ونحن على ثقة من أن العملية الانتقالية ذات الصلة، التي من المقرر أن تستمر حتى شهر تموز/يوليه 2025، ستكون سلسة لجميع الأطراف الإقليمية الفاعلة، والأهم من ذلك كله، لجميع سكان غرب أفريقيا. وفي هذا الصدد، نشعر بالتفاؤل إزاء الأخبار التي تفيد التوصل إلى اتفاقات بشأن الحفاظ على نظام السفر بدون تأشيرة ومنطقة تجارة حرة في جميع أنحاء المنطقة. نحن سعداء أيضا بإقامة علاقات اقتصادية جديدة بين عدد من البلدان في منطقة الساحل وخليج غينيا. ويحدونا الأمل في أن تحدد هذه الأمثلة مجريات تطوير علاقات حسن الجوار والمنفعة المتبادلة بين الدول المعنية على المدى الطويل.

بيد أن الحالة الأمنية لا تزال تتسم بتصاعد نشاط العديد من الجماعات الإرهابية والإجرامية، وهو ما يمثل عبئاً ثقيلاً فرضه العدوان العسكري الغربي على ليبيا – وهو عبء لا تزال تتحمله جميع دول المنطقة. إذ لا يزال الوضع صعبا جدا في مثلث ليبتاكو – غورما، حيث يمكننا أن نرى أنشطة مكثفة من جانب جماعة نصرة الإسلام والمسلمين التابعة لتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. يشن الإرهابيون هجمات منتظمة ضد الجيش والمدنيين. إن تنامي القدرات القتالية المتزايدة لتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا هو عامل يفاقم الوضع الأمني في دول حوض بحيرة تشاد. وفي شمال شرق نيجيريا، لا يزال الوضع متوترا أيضا بسبب نشاط جماعة بوكو

حرام الإرهابية. وبالمثل، لا يتعين على السلطات في تشاد التعامل مع الجهاديين فحسب، بل أيضا مع تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين من السودان المجاور، حيث تدور مواجهة مسلحة طويلة الأمد.

لن يكون تحقيق الاستقرار على المدى الطويل في منطقة الصحراء والساحل ممكناً إلا إذا قدم المجتمع الدولي الدعم لمالي والنيجر وبوركينا فاسو التي تقف على خطوط المواجهة الأمامية في الحرب ضد الجماعات الإرهابية في عموم أفريقيا. ونلاحظ العمليات الناجحة التي يقومون بها والتنسيق الوثيق لجهودهم، بما في ذلك ما يتعلق بالنقل المتبادل للبيانات العملياتية والاستخباراتية. وقد مكّن هذا العمل المشترك من القضاء على العديد من قادة الجماعات الإرهابية. إن الأعمال التي تهدف إلى إفشال السلطات الانتقالية في تلك البلدان مدمرة، ليس فقط لأنها تتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بل لأنها قد تؤدي إلى عواقب وخيمة على أفريقيا برمتها، بما في ذلك عن طريق زيادة التهديدات الإرهابية. فالسلطات الأفريقية وحدها هي التي تقرر ما سيساهم أو لا يساهم في مكافحة الإرهاب وتعزيز التنمية السياسية والاقتصادية في بلدانها. وهم بذلك يسترشدون بتطلعات شعوبهم واحتياجاتهم، ويتحملون المسؤولية المباشرة أمام شعوبهم. على الرغم من قيام معظم المانحين الغربيين بقطع المساعدات عن البلدان المتضررة لأسباب سياسية، لا يساورنا شك في أن دول المنطقة تبذل قصارى جهدها لمساعدة المجتمعات المحلية والنازحين. يجب أن تترافق الجهود المبذولة لتحسين الوضع الإنساني والاجتماعي والاقتصادي مع التدابير الأمنية. ولا بد أن يرى الناس، والشباب على وجه الخصوص، بارقة أمل في إمكانية عيش حياة طبيعية في بلدانهم.

إن الانتقادات الشاملة التي توجه إلى البلدان ذات السيادة، بما في ذلك الادعاء بتقلص المساحة المتاحة للمجتمع المدني ووسائل الإعلام – وهو أمر لا أساس له من الصحة – تحرض عليها قوى خارجية وتغذيها دول تسعى للحفاظ على نفوذها في مرحلة ما بعد الاستعمار. يجب أن يدرك أعضاء المجلس أن وسائل الإعلام الأجنبية في المنطقة تعمل إلى حد كبير كأداة للتضليل الإعلامي. ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك نشر هيئة الإذاعة البريطانية وإذاعة فرنسا الدولية مؤخرا مواد معادية علنا لسلطات النيجر ومالي. وليس من المستغرب أن تقرر سلطات هذين البلدين تقييد نشر المواد من هاتين الوسيلتين الإعلاميتين بشكل مؤقت.

إننا نعترض على جدول أعمال العلاقة بين المناخ والأمن الذي يروج له عدد من الوفود. وبالمثل، لا نؤيد المقترحات الداعية إلى إدراج الموضوع كبند على جدول أعمال مجلس الأمن. ونرى أن على صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة معالجة المسائل المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من عواقبه. إن مجلس الأمن له ولايته الخاصة به، ومن المؤسف أن عدد المهام التي يتعين على المجلس أن يتناولها في تزايد مستمر.

وفي الختام، ستواصل روسيا تقديم مساهمة بناءة في الجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في منطقة الصحراء والساحل وفي غرب أفريقيا ككل. سنواصل تقديم الدعم الثنائي لدول المنطقة دون الإقليمية. وأحد الأمثلة على مساهمتنا في الأمن الإقليمي هو الاتفاق المبرم في أيلول/سبتمبر 2024 بين وكالة الفضاء الاتحادية "روسكوزموس" وبلدان تحالف دول الساحل بشأن إطلاق ساتل للاتصالات وساتل لاستشعار الأرض عن بعد. وسيؤدي تنفيذ هذا المشروع إلى تعزيز قدرات البلدان الثلاث بشكل كبير على مراقبة حدودها ورصد حالات الطوارئ. وسنواصل تقديم الدعم لدول المنطقة في تعزيز قدرات قواتها المسلحة الوطنية وتدريب أفرادها العسكريين وأفراد إنفاذ القانون. ونحن عازمون على تكثيف المساعدات الإنسانية للبلدان الأعضاء في تحالف دول الساحل.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن جهتي التنسيق غير الرسميتين المعنيتين بالنزاع والجوع في مجلس الأمن، وهما سويسرا وبلدي، غيانا. ونشكر الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة سيماو على إحاطته، ونعرب عن دعمنا لعمله وعمل فريقه. كما نشكر السيدة آداي – مينساه على إحاطتها.

كان هذا العام عاما مقلقا فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي. ومع زيادة مستويات الإنتاج الغذائي العالمي، شهدنا أيضا زيادة غير مسبوقة

في الجوع العالمي. وتشير التحذيرات المبكرة الصادرة مؤخرا بشأن انعدام الأمن الغذائي الحاد في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2024 إلى أيار/مايو 2025، والواردة في توقعات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، إلى أن انعدام الأمن الغذائي الحاد سيزداد حجما وشدة في 22 بلدا وإقليما. ووفقا لهذا التقرير، فإن النزاعات وما يتصل بها من انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، والتقلبات المناخية والظواهر المناخية المتطرفة، والتباطؤ والكساد الاقتصادي، وعدم القدرة على الوصول إلى النظم الغذائية الصحية وعدم القدرة على تحمل تكاليفها، والبيئات الغذائية غير الصحية، وارتفاع معدلات عدم المساواة واستمرارها، هي التي لا تزال تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في جميع أنحاء العالم. هذه كلها تحديات تواجهها بلدان غرب أفريقيا والساحل الأفريقي. والواقع أن العديد من بلدان غرب أفريقيا والساحل الأفريقي هي من بؤر الجوع الساخنة في العالم، حيث تعاني المنطقة من أزمة إنسانية متزايدة. وفي هذا السياق، تود غيانا وسويسرا إبراز انعدام الأمن الغذائي في المنطقة.

ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، من المتوقع أن يعاني 48,6 مليون شخص في جميع أنحاء المنطقة من انعدام الأمن الغذائي في فترة الجفاف الحرجة الممتدة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس، ويرجع ذلك أساسا إلى تدهور الأوضاع الأمنية في بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا. ومن بين هذا العدد، يحتاج 25,8 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية والحماية، وذلك في مقابل ما جرى تقديمه من المساهمات المضمونة لخطة الاستجابة الإنسانية بنسبة 45 في المائة. ومع ذلك، وفي ظل هذه الخلفية، أظهرت شعوب غرب أفريقيا والساحل صمودا استثنائيا على مر السنين. إذ إنهم يشتهرون بقدرتهم الفائقة على التعاون والتنسيق لتحسين ظروفهم. ولا تزال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمثابة دليل حقيقي على التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية. وتوفر استراتيجية القدرة على الصمود التي اعتمدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤخراً إطاراً موحداً لمعالجة نقاط الضعف وتعزيز التنمية المستدامة وتعزيز الاستدامة على المدى الطويل في جميع أنحاء المنطقة. ومن أجل إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى التخفيف من انعدام الأمن الغذائي، فإن آليات الإنذار المبكر، والمبادرات التي يقودها المجتمع المحلي، وسياسات الاقتصاد الكلي القوية هي أمور بالغة الأهمية في هذا الصدد.

ومع الإقرار بهذه التحديات العميقة الجذور وطابعها طويل الأمد والحلقة المفرغة التي تخلقها، مما يؤدي إلى تفاقم المخاوف الأمنية والتحديات الإنمائية القائمة، فإن الإرادة السياسية القوية تصبح عنصراً حاسماً للتغيير الإيجابي. وفي سياق انعدام الأمن الغذائي، تود سويسرا وغيانا، بوصفهما جهتي تنسيق غير رسميتين، التأكيد على ثلاث نقاط متداخلة ينبغي أن تشكل أساساً لتوقعات إيجابية.

أولاً، هناك حاجة إلى زيادة الدعم الدولي. ولئن كانت الحاجة إلى الدعم المالي والموارد اللازمة لبناء البنية التحتية الحيوية والحفاظ عليها لا تزال قائمة، فإن بناء القدرات أمر بالغ الأهمية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وكون المنطقة تملك أحد أكبر الشرائح السكانية من الشباب في العالم، يمكن أن يؤدي بناء القدرات إلى ما تتوخاه خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من مجتمعات مستدامة قادرة على الصمود.

ثانياً، يجب إرساء احترام القانون الدولي، بما في ذلك تدابير القانون الدولي الإنساني، لحماية الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء المدنيين. ومن المهم بنفس القدر تنفيذ تدابير تهدف لضمان احترام وحماية العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم الموظفون المعينون وطنياً ومحلياً، ومبانيهم وأصولهم. إن هذه التدابير ضرورية لكفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين، كما يقتضيه القانون الدولي الإنساني وأعيد التأكيد عليه في القرارين 2417 (2018) و 2730 (2024).

ثالثا، من الضروري إجراء نظرة عامة شاملة. وعند معالجة مسألة انعدام الأمن الغذائي في المنطقة، يجب على أصحاب المصلحة الاعتراف بالطابع المترابط للتحديات القائمة والناشئة. ويجب أن تُراعى الصلة بين انعدام الأمن الغذائي والمناخ، والحاجة إلى تمكين وإشراك النساء والشباب في عملية صنع القرار، وإعادة إحياء قطاعي التعليم

والصحة، ومعالجة التدابير المتعلقة بالنزوح والهجرة ومكافحة الإرهاب ضمن نهج شامل لمعالجة التحديات التي تواجهها المنطقة.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد من جديد على التزام سويسرا وغيانا بالرؤية المشتركة المتمثلة في تحقيق الازدهار والأمن في منطقة غرب أفريقيا والساحل، وهي رؤية تتحقق فيها كامل تطلعات شعوب المنطقة ورفاهها.

السيدة باربا بوستوس (إكوادور) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر الممثل الخاص ليوناردو سانتوس سيماو على إحاطته المفصلة. وأشيد بمشاركة ممثلة المجتمع المدني السيدة آداي – مينساه.

تواجه منطقة غرب أفريقيا والساحل تحديات معقدة تتعلق بنقص الفرص المتاحة للشباب الذين يمثلون 60 في المائة من السكان. ويؤدي الفقر وعدم المساواة والإقصاء إلى تشجيع السكان على الوقوع في مخالب الإرهاب، وهو أحد الأسباب الجذرية للعنف في المنطقة، وهو ما يعزز أيضا الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية من خلال الاتجار بالأسلحة والبشر والموارد الطبيعية. وتستمر أنشطة الجماعات الإرهابية في تأجيج العنف، مما يؤثر بشكل غير متناسب على المجتمعات الضعيفة. والجهود الإقليمية والدولية، مثل مبادرة أكرا، هي أدوات أساسية للتعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وبالمثل، من الضروري تعزيز الأمن البحري في خليج غينيا. ولهذا السبب، ندعم تنفيذ هيكل ياوندي للأمن، باعتباره محورا أساسيا للاستقرار في المنطقة.

إن تحقيق الاستقرار في البلدان التي تشكل منطقة غرب أفريقيا والساحل الأفريقي هو هدف لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تعزيز المؤسسات وسيادة القانون. ويتحقق ذلك من خلال تعزيز العمليات السياسية الشفافة والشاملة للجميع. هذا هو الطريق الذي اختارته كابو فيردي وموريتانيا وغينيا – بيساو وغانا والسنغال التي عززت عملياتها الديمقراطية بحثا عن مزيد من الاستقرار. وهذا يدل على أن تعزيز المؤسسات أمر ممكن حتى في الظروف المعاكسة. إننا نحث السلطات الانتقالية في المنطقة على إجراء العمليات الانتخابية دون مزيد من التأخير، وتشجيع استخدام الحيز المدني، وتعزيز ممارسة الحريات الأساسية والحقوق المدنية والسياسية، وبالتالي كفالة عمليات سياسية شاملة للجميع وشفافة بمشاركة جميع شرائح السكان، ولا سيما النساء والشباب، من أجل تحقيق التماسك الاجتماعي والشرعية المؤسسية.

خلال العامين اللذين قضتهما إكوادور عضوا في المجلس، شهدنا تآكل الثقة في المنظمات الإقليمية والتحالفات الأمنية الإقليمية. وهذه لحظة مناسبة للتفكير في الأسباب ودراسة التغييرات المرتبطة بركائز الأمم المتحدة الثلاث: السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان.

إن العواقب الإنسانية المترتبة على انعدام الأمن مدمرة، وتتفاقم بسبب الآثار السلبية لتغير المناخ التي تؤدي إلى تفاقم الكوارث الطبيعية. وفي الوقت الحالي، يتأثر أكثر من 48 مليون شخص بانعدام الأمن الغذائي بسبب الفيضانات. وقد دُمرت البنية التحتية الحيوية، ونزح أكثر من 000 800 شخص. ومن الضروري أن يكون لدى بلدان المنطقة القدرة على الوصول إلى التمويل المناخي والإنمائي من أجل تحقيق القدرة على الصمود على المديين المتوسط والطويل. ويجب على المجتمع الدولي تكثيف جهوده على وجه السرعة لمواصلة تقديم المساعدات الإنسانية لمن هم في أمس الحاجة إليها. وتدعم إكوادور مبادرات مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل التي تسعى إلى إيجاد استجابات إنسانية واستراتيجيات للتنمية المستدامة يمكنها معالجة الأسباب الهيكلية للمشاكل في المنطقة.

وبما أن هذه هي المرة الأخيرة التي ستتاح فيها لإكوادور فرصة التكلم عن هذا الموضوع خلال فترة عضويتنا الحالية في المجلس، أود أن أؤكد من جديد دعمي لعمل الممثل الخاص ليوناردو سانتوس سيماو وفريقه. ونشجعه على مواصلة تطبيق الدبلوماسية الوقائية وبذل جهود المساعي الحميدة والوساطة لمنع نشوب النزاعات والتوترات دعما للاستقرار السياسي وتعزيز سيادة القانون وبناء السلام في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثل الخاص ليوناردو سانتوس سيماو والسيدة ليفينيا آداي – مينساه على مداخلتيهما.

تواصل فرنسا مراقبة الحالة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل عن كثب. وتشعر فرنسا بالقلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في وسط منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، حيث بلغت الهجمات الإرهابية التي تنفذها الفروع المحلية لتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة، وكذلك العنف المجتمعي، مستويات غير مسبوقة. ولهذا العنف عواقب إنسانية وخيمة، حيث يحتاج أكثر من 25 مليون شخص إلى المساعدة. وتشكل عواقب تغير المناخ، التي أدت إلى صعوبة الحصول على الموارد، صعوبة إضافية في غرب أفريقيا. وذكّرتنا بذلك الفيضانات التي اجتاحت المنطقة. وتتخذ فرنسا إجراءات وقد جددت دعمها لآلية المناخ والسلام والأمن، خاصة في المنطقة، في التصدي لتلك الفيضانات.

ويجب أن نعمل بشكل جماعي لتحديد الحلول، نظرا للتحديات. ولا تزال فرنسا مقتنعة بأن تحسين الحالة في المنطقة يتطلب بيئة سياسية سلمية والتزام جميع الأطراف المعنية بالدخول في حوار شامل للجميع، لا سيما في الفترة التي تسبق الانتخابات المقبلة. كما أن الأمر يتطلب العودة إلى النظام الدستوري وسيادة القانون، في الحالات التي تم فيها تعليقهما، من أجل إرساء أسس الحكم الديمقراطي. أخيرا، يتطلب احترام حقوق الإنسان وحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير على صعيد العالم.

وترحب فرنسا بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لمواصلة الحوار، دعما للمبادرات التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فضلا عن الإسهامات القيمة من جانب السنغال وتوغو. ويجب ألا تحجب هذه التحديات التطورات الإيجابية التي شهدتها المنطقة في الأشهر الأخيرة. وتهنئ فرنسا السنغال وغانا على تنظيم الانتخابات مؤخرا والتي اتسمت بالشفافية وشمول للجميع. وترحب فرنسا بالتقدم المحرز في مجال العدالة الانتقالية في غامبيا وغينيا وبالخطوة الجديدة نحو الوحدة الوطنية في سيراليون. وفرنسا على استعداد لمواصلة التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومع الشركاء في المنطقة الذين يرغبون في ذلك بشأن جميع هذه المسائل في إطار من احترام القانون الدولي.

السيد ميكاناغي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام سيماو والسيدة آداي – مينساه على إحاطتيهما الحافلتين بالمعلومات.

لا يزال غرب أفريقيا ومنطقة الساحل يواجهان تحديات متعددة الأبعاد ومترابطة. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقرير الإضافي والإحاطة التي قُدمت اليوم، حيث إن من الضروري أن يواصل مجلس الأمن العمل في المنطقة. ولا يقتصر تأثير التطورات هناك على القارة فحسب، بل تؤثر أيضا على المجتمع الدولي الأوسع. ونثني أيضا على عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في دعم المنطقة في التصدي لهذه الأزمات من خلال مساعيه الحميدة وعمله لتعزيز التعاون الإقليمي، مثل التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي.

واليوم، أود أن أسلط الضوء على نقطتين.

أولا، إن الديمقراطية والحوكمة الرشيدة هما أساس السلام والاستقرار والتنمية. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية سلمية في العديد من بلدان المنطقة، مثل السنغال وغانا. غير أننا لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء عدم وضوح الجداول الزمنية السياسية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في المنطقة وندعو إلى العودة بسرعة إلى النظام الدستوري القائم على سيادة القانون. كما يساورنا القلق إزاء التقارير التي تتحدث عن فرض قيود شديدة على الحيز السياسي والمدني وانتهاكات حقوق الإنسان في بعض بلدان المنطقة. ونشدد على أن احترام حقوق الإنسان وكفالة استيعاب الجميع، بما في ذلك مشاركة النساء والشباب وتمثيلهم، أمران أساسيان لبناء مجتمع مستقر وقادر على الصمود.

ثانيا، لا تزال الحالة الأمنية في المنطقة مثيرة للقلق، مما يؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية الخطيرة أصلا والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية. ويزداد الوضع تفاقما بسبب الآثار الضارة لتغير المناخ التي تؤثر على السلام والأمن في المنطقة. وتزداد أهمية التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في التصدي لهذه التهديدات الشاملة والعابرة

للحدود. وينبغي زيادة تعزيز الجهود الأمنية الإقليمية، مثل مبادرة أكرا والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة الاحتياطية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لا سيما ونحن نرى امتداد آثار الإرهاب وانعدام الأمن إلى الدول المطلة على خليج غينيا.

وعلاوة على ذلك، نؤكد أهمية الحفاظ على التكامل الإقليمي وتعزيزه حتى لا يستغل الإرهابيون الانقسامات الإقليمية. وفي هذا الصدد، نحيط علما بقرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تحديد فترة انتقالية مدتها ستة أشهر وإبقاء أبوابها مفتوحة أمام مالي والنيجر وبوركينا فاسو. ونشجع على مواصلة الحوار.

وإذ نغادر المجلس في نهاية هذا الشهر، تؤكد اليابان من جديد التزامها بمواصلة دعم الجهود الإقليمية لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار وضمان الأمن البشري، بسبل منها بناء القدرات والمؤسسات، بالتعاون مع المجتمع الدولي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص سيماو والسيدة آداي – مينساه على إحاطتيهما وقيادتهما.

تكتسي ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وتقاريره أهمية بالغة، نظرا للتحديات الهائلة التي تواجهها شعوب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. فهناك تحديات مكافحة التطرف العنيف وبناء القدرة على الصمود في الديمقراطيات بجميع أنحاء المنطقة ومساعدة الناس الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي في المنطقة والذين فروا من النزاع. وأود أن أتناول هذه التحديات واحدا تلو الآخر.

أولا، إن خطر الإرهاب والتطرف العنيف الذي يهدد المنطقة يبعث على القلق البالغ، وقد تفاقم في أعقاب انسحاب قوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وتجد الحكومات صعوبة في استعادة السيطرة على الأراضي وتواجه مستويات قياسية من العنف. والزعماء الذين يلجأون إلى أساليب ثقيلة الوطأة لمكافحة الإرهاب مع تجاهل دوافع التهميش إنما يزيدون الحالة الأمنية سوءا. ويزداد انتشار التهديد الأمني في سواحل غرب أفريقيا، كما نرى في الهجمات المتكررة في بنن وتوغو وفي الزيادة المستمرة في النزوح.

وكما أفادت الأمم المتحدة، يشهد حوض بحيرة تشاد أيضا تدهورا في الحالة الأمنية مع تصاعد الهجمات وحوادث الاختطاف في شمال شرق نيجيريا. ومن جانبنا، تلتزم الولايات المتحدة بإقامة شراكات كلية شاملة، بوسائل منها وضع استراتيجية لمنع نشوب النزاعات وتعزيز الاستقرار والتصدي للعوامل الهيكلية التي تسبب النزاعات، بما في ذلك العنف الجنساني وسوء الإدارة.

فهذه ليست مجرد مشاكل أفريقية. بل هي مشاكل عالمية تتطلب قيادة أفريقية. ويقودني ذلك إلى نقطتي الثانية: إن الحوكمة الديمقراطية القائمة على احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية ضرورية لبناء ثقة المواطنين في قادتهم ومؤسساتهم وللقضاء على التهديدات التي يشكلها الإرهابيون والجهات الفاعلة الأخرى ذات النوايا الخبيثة. والخبر السار هو أن هناك أمثلة عديدة على الممارسة الفعلية للديمقراطية. ونشيد بالانتقال الديمقراطي للسلطة في ليبريا والسنغال بعد الانتخابات التي جرت هذا العام ونهنئ غانا على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت مؤخرا. وأود أن أنوه بالجهود التي بذلها مئات الآلاف من العاملين في الاقتراع وأعضاء المجتمع المدني واللجنة الانتخابية في غانا وقوات الأمن في البلد الذين ساعدوا في ضمان إجراء الانتخابات بطريقة سلمية وشفافة وذات مصداقية. ونرحب أيضا بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها غامبيا لإصلاح قطاع العدالة وإنشاء محكمة مختلطة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. لكن هناك أيضا علامات واضحة تدل على التراجع في جميع أنحاء المنطقة، لا سيما في البلدان التي قلصت الحيز السياسي والمدني فيها بحظر الاحتجاجات والتي يُعتقل فيها الصحفيون وغيرهم من المدافعين عن المجتمع المدني والتي تحد من حرية التعبير. ويجب على القادة عكس تلك الاتجاهات التي تبعث على بالغ القلق. فلا بد من احترام حقوق الإنسان والحريات.

ثالثا، يحتاج ملايين الأشخاص في جميع أنحاء المنطقة إلى المساعدة الإنسانية والحماية، بمن فيهم أكثر من 25 مليون شخص

في بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا. وفي جميع أنحاء المنطقة، يعاني ما يقرب من 33 مليون نسمة من انعدام الأمن الغذائي. كما إن حجم التشرد، وفقًا لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ازداد بشكل كبير. إن الولايات المتحدة أكبر مانح منفرد للمساعدات الإنسانية في أفريقيا، حيث قدمت أكثر من 6.7 بلايين دولار كمساعدات إنسانية في جميع أنحاء القارة في عام 2024. غير أن ذلك لا يكفي، ولا يمكننا الوفاء بالحاجة بمفردنا. فلا بد لنا، كمجتمع دولي، بذل المزيد من الجهد. وكذلك نحتاج إلى مسؤولين من الأمم المتحدة لقيادة المهمة. ومن ذلك المنطلق، نرحب بتعيين السيدة فلور – سميرجنياك في تموز/يوليه وتعيين السيدة كيتا في آب/أغسطس منسقتين مقيمتين للأمم المتحدة في بوركينا فاسو والنيجر بعد شغور المنصبين لفترة طويلة.

إن التحديات الماثلة أمام المنطقة كبيرة. غير أن التغيير ممكن، بدعم من المجلس ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والشركاء الإقليميين وبدعم من القادة الشعبيين في المقام الأول. فبالإمكان إنقاذ الأرواح، ويمكن حل النزاعات. ولن يكون أي من هذا العمل سهلاً، ولكن يجب علينا ألا نتوانى في عزمنا.

وأخيراً، وقبل أن أختتم، أود أن أقول، بصفتي الوطنية والشخصية، أن هذه آخر جلسة لي، بوصفي رئيسة لمجلس الأمن وبوصفي ممثلة للولايات المتحدة هنا في نيويورك. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الجميع على صداقتهم ودعمهم فيما يتعلق بالعمل على تحقيق أهدافنا المشتركة والمتبادلة في المجلس. وأود أن أشكر الأعضاء الخمسة المنتخبين الذين عملوا بجد على مدار العامين الماضيين والذين عملوا حقًا على توحيد المجلس. كما أود أن أرحب بالأعضاء الخمسة المنتخبين الجدد في هذه الهيئة. وقد كان حقاً شرفاً لي ومن دواعي سروري أن أعمل مع الجميع.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس لإجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 12/40.